



بلير وأكثر من حذاء في انتظاره

المستشار / تاهض منير الرئيس

عندما استقال من منصبه جيمس و ولفنسون، الذي كان مبعوث اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، قال معللا هذه الاستقالة في مارس آذار ٢٠٠٥ إن المقاطعة الدولية للحكومة الفلسطينية بعد صعود حماس للسلطة أضعفت مهمته.

كان و ولفنسون هذا رئيسا سابقا للبنك الدولي . أي أنه أمريكي حتى النخاع . ولكنه على ما يبدو كان من أولئك الذين يضيّقون ذرعا بالمهام التي تكتنفها المواقف الملتوية من كل جانب . فحينما أدرك أنه لن يتمكن من تحقيق تقدم في مهمته استقال لأنه أوتي الحد الأدنى من الاحترام لنفسه . وهنا احتاج الرئيس بوش إلى (صدغ بليط) ووجه كالح و خادم مجرب من فئة الرقيق الأبيض ، فأسعفه عقله المريض بتوني بلير ليشغل هذا مهمة التضييل واللعب على الوقت لصالح إسرائيل طبقا لاستراتيجية بوش طوال ثماني سنوات من أوسخ حكم لأوسخ رئيس أمريكي منذ عهد ترومان .

وتوني بلير هذا هو رئيس وزراء بريطانيا المتصهين العريق في تصهينه منذ كان رئيسا لجمعية الصداقة الإسرائيلية - البريطانية في لندن . ومن ذلك المنصب رفعتة الأيدي الصهيونية الخفية في بريطانيا والعالم ليلعب أدوارا منتظرة في خدمة الصهيونية في بريطانيا وغير بريطانيا . وقد وصل بالفعل إلى منصب رئيس الوزراء . وكان بديهيا بالتالي أن يضع نفسه في خدمة سيده بوش وأن يزج ببريطانيا في الحرب ضد أفغانستان ثم ضد العراق . وكان لدعنه حرب بوش على العراق أثر نفسي كبير لدى الأمريكيين . وقد انتقد ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بقوله : اعتقد أن إبداء بوش وبلير دعمهما لهذه المأساة في العراق عزز الجهود، وجعل من معارضة الحرب أقل فعالية وأطال أمدھا وزاد من حجم المأساة الناجمة عنها. وأضاف "أعتقد أن دعم بريطانيا العظمى الوثيق لسياسات الرئيس بوش في العراق، القائمة على نضائح غير دقيقة، أصبحت كارثة محورية على العالم."

وراح بلير يتهافت على أقدام بوش باذلا عروضة للعمل ضد القضايا العربية . ومن ذلك عرضه الذي افتضح أمره أيام هزيمة جيش الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان في صيف عام ٢٠٠٦ . آنذاك كان بوش مزمعا على إرسال كوندو ليزارايس إلى لبنان للضغط على الرئيس اللبناني والقيادة اللبنانية من أجل إقالة إسرائيل من ورطة جيشها بواسطة استخدام السياسة لتأمين اسحاب إسرائيلي يبدو معه اللبنانيون كأنهم هم المهزومون ! وفي مناسبة غداء عمل مقام على شرف بوش في لندن ، ودون أن يظن الجميع إلى أن الميكروفونات مفتوحة على طاولة بوش جاء العبد الرخيص بلير يعرض على بوش أن يكون هو من يذهب إلى لبنان لأداء المهمة المطلوبة . ولكن بوش رد بأنه سوف يرسل (كوندو) . وإذا بيلير يقول له : ولكن كوندو إذا ذهبت فقد تضطر إلى تقديم شيء للبنانيين في المقابل ، في حين أنني أعرف كيف أدور وألف معهم دون تقديم أي شيء ! وقد سجلت آلات التسجيل هذا الحوار ونشرته الصحافة في كل مكان ، ثم ابتلعت آلات النسيان التابعة للأجهزة الإعلامية المسيطر عليها صهيونيا .

كافا بوش زميل الخدمة في سلك العبيد المتصهينين توني بلير بتعيينه مبعوثا للرباعية في صيف عام ٢٠٠٧ فورا بعد اضطراره للاستقالة من رئاسة الوزارة البريطانية بعد انكشاف أمره وتراجع شعبيته وشعبية حزبه إلى أدنى مستوى . وهكذا وجد في انتظاره منصبا رفيعا ومرتبيا ماليا مجزيا وكاميرات صحافة تسجل حركته وتحف وتزف في الذهاب والإياب !

وكان بلير قد صرح لدى توليه المنصب أنه سيبدل جهده للمساعدة في بناء المؤسسات الفلسطينية وتنشيط عملية السلام . ولكن الأنباء التي تناقلها الفلسطينيون عن جولاته تحدثت عن اهتمامه وتركيزه على شيء واحد هو محاربة العهد القائم في غزة . وروى بعضهم أنه خلال اجتماعاته بالعنيين في رام الله كان حريصا على التحريض والتساول : كيف يمكن إسقاط حكم حماس ؟ وكيف تبدو نتائج الحصار ؟ وروى بعض المطلعين أن أحد المسؤولين (الفلسطينين للأسف) عمد إلى تنوير المستر بلير بالوسائل الأكثر نجاعة ضد فقراء شعبه في القطاع بقوله : أهم شيء يا مستر بلير أن لا تدخل إلى قطاع غزة مادة الإسمنت لأن أي كيس إسمنت يدخل إليهم يتسبب في تشغيل سبعة عشر عاملا (!) ومؤخرا علمنا أن هذا المبعوث للسلام دأب على مساعيه للانقلاب على الوضع في غزة . وقد صرح لصحيفة هآرتس الإسرائيلية أنه لم يستبعد استخدام الخيار العسكري ضد حكومة حماس قائلا : لا يوجد أي أساس للاتفاق بين حماس والمجتمع الدولي . وكيف يكون اتفاق وهم ينكرون حق إسرائيل في الحياة ؟ وأضاف بلير المنشغل بهذه القضية إلى حد الاستغراق إنه ذهب إلى أمريكا وبحث مع الإدارة الأمريكية الجديدة مستقبل الأوضاع في قطاع غزة . وقال إن كلا من هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية القادمة والجنرال جيمس جونس مستشار الأمن القومي أبلغاه " بضرورة تغيير الاستراتيجية المتبعة في مواجهة القطاع " .

مواجهة القطاع ؟! هكذا ؟!

هذا هو نوع العبيد مجرمي الحرب أعداء الإنسان الذين يستحقون الضرب بالأحذية كما حدث لبوش في بغداد وكما نأمل أن يحدث لبلير قريبا في فلسطين . رغم أن الأحذية أغلى من البندورة والبيض الفاسد !!

النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي سابقا



الأسير الدكتور عزيز سالم مرتضى الدويك

ولد الدكتور عزيز دويك في جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٤٨م وهو متزوج وأب لسبعة أبناء وبنات وهو أحد وجهاء مدينة الخليل ويتسم بالهدوء والاعتدال، وتشعب علاقاته الاجتماعية، وهو أحد مفكري وقادة حركة حماس.

يحمل الدكتور دويك ثلاثة شهادات ماجستير في التخطيط الإقليمي والحضري والتربية، كما ويحمل شهادة الدكتوراه في التخطيط الإقليمي والعمرائي من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر دويك مؤسس قسم الجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ورأسه لسنوات طويلة، وأشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراة، شغل منصب مدير العلاقة العامة في جمعية أصدقاء المريض بنابلس. وقد عمل دويك رئيس اللجنة التربوية العليا لعدد من المؤسسات الخيرية، كما أنه عضو لجنة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية وعضو مجلس كلية الآداب في جامعة النجاح الوطنية وعضو منتخب لنقابة العاملين في الجامعة وأمين سرها وله العديد من المؤلفات منها كتاب (المجتمع الفلسطيني) وتعرض الدكتور دويك للاعتقال في سجون الاحتلال الصهيوني خمس مرات، وتم إبعاده إلى مرج الزهور في جنوب لبنان عام ١٩٩٢ برفقة ٤١٥ من قيادات الحركة الإسلامية في فلسطين ومكث في الإبعاد مدة عام، انتخب عضوا في المجلس التشريعي في الانتخابات العامة التي أجريت في يناير ٢٠٠٦، وفي أعقابها تم انتخابه رئيسا للمجلس التشريعي بأغلبية ٧٠ صوتا من أكثر ١٢٣ ليكون رابع رئيسا للمجلس التشريعي الفلسطيني. وأقدمت قوات الاحتلال الصهيوني على اختطافه فجر يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٦ في أعقاب العملية الفدائية في جنوب قطاع غزة والتي أسفرت عن اختطاف احد الجنود الصهاينة. وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٦ أصدرت المحكمة الصهيونية في سجن عوفر حكما جائرا على الدكتور دويك بالسجن مدة ٣٦ شهرا وستين مع وقف التنفيذ وغرامة مالية.

التشريعي يعقد ورشة عمل

لمناقشة مشروع متحف التراث الوطني الفلسطيني

الوطنية العليا". ولفت النائب سكيك أن إنشاء متحف وطني يهدف لدعم وإثبات الحق والثواب الفلسطينية وتأكيداً لحضارتنا المتجذرة عبر التاريخ، وإحياء للتراث الفلسطيني والحفاظ عليه.

وتضمنت الورشة العديد من المداخلات للوزارات والمؤسسات المختصة حيث قدمت وزارة الثقافة مشروع متحف التراث الوطني الفلسطيني وقدمت وزارة السياحة والآثار مشروع قانون الآثار الفلسطيني لسنة ١٩٩٥ كما قدمت وزارة العدل البعد القانوني للمشروع ومن جانبه تقدم الدكتور احمد الساعاتي من الجامعة الإسلامية بورقة عمل حول البعد التاريخي والحضاري للمتاحف وقدم مركز عمارة التراث بالجامعة الإسلامية معايير ومحددات اختيار موقع متحف التراث الوطني الفلسطيني فيما قدم قسم الهندسة المعمارية في الجامعة الإسلامية رؤية حول أيجاد بيئة عمرانية تحاكي الماضي وتواكب المستقبل.

غزة/ عقدت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي ورشة عمل حول مشروع متحف التراث الوطني الفلسطيني وذلك في مقر المجلس التشريعي أمس. وأوضح مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي النائب جمال سكيك أن أهمية إنشاء متحف وطني دعت المجلس التشريعي الفلسطيني ووزارة الثقافة ووزارة السياحة والآثار ووزارة العدل والجامعة الإسلامية والمهتمون بالتراث والآثار الفلسطينية بالمشاركة لعقد ورشة العمل وإعطاء التوصيات لمشروع القانون.

وأكد النائب سكيك أن المشروع سيتم عرضه على المجلس التشريعي ليكون على جدول أعماله وقال "رغبنا في المجلس التشريعي أن نعقد هذه الورشة بعد عقد الورشة الأولى في وزارة الثقافة حول الموضوع، وفيها نتفق على جميع الآراء والأفكار التي ستثري مشروع القانون بالجودة القانونية والصياغة التشريعية السليمة وحسب آراء المتخصصين ووفقاً للمصلحة

لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في التشريعي توصي بتفعيل قانون مكافحة التدخين لسنة 2005م

أوصت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية خلال اجتماع لها بتفعيل قانون مكافحة التدخين لسنة ٢٠٠٥ وناقشت اللجنة عدد من القوانين والقضايا والمشاكل المحالة للجنة والمطروحة على جدول الأعمال وأكد رئيس اللجنة د. عبد الرحمن الجمل أن اللجنة ناقشت وتباحثت في عدد من القوانين والقضايا والمشاكل المحالة للجنة ومن ضمن هذه القوانين قانون مكافحة التدخين رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٥م حيث خرجت اللجنة بتوصية بتفعيل القانون والإسراع في صياغة اللوائح التنفيذية الخاصة بتطبيق القانون بما يخدم المصلحة العامة ولا يتعارض مع الأصول والقانون، ويهدف القانون إلى مكافحة تدخين التبغ في الأماكن العامة بما فيها المستشفيات والمدارس والجامعات ورياض الأطفال والنوادي وقاعات الاجتماعات وصلات العرض ووسائل النقل .. الخ وذلك للمحافظة على الصحة العامة والبيئة.

الحرية لرموز الشرعية الفلسطينية

م	اسم النائب	تاريخ الاعتقال الأخير	الحكم والتمديد
22	محمد محمود حسن أبو طير	٢٠٠٦/٦/٢٥	٤٣
23	خالد عبد الله يحيى	٢٠٠٦/٦/٢٥	لم يحكم
24	خالد سليمان فايز أبو حسن	٢٠٠٦/٦/٢٥	لم يحكم
25	إبراهيم محمد صالح دحبور	٢٠٠٦/٦/٢٥	لم يحكم
26	محمد جمال نعمان علاء الدين	٢٠٠٦/٦/١٧	٨٥
27	سمير صالح إبراهيم القاضي	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٢ شهر
28	أحمد عبد العزيز صالح مبارك	٢٠٠٧/٤/١٧	لم يحكم
29	محمود إبراهيم محمود مصلح	٢٠٠٦/٦/٢٩	٢٨ شهر
30	ناصر عبد الله عودة عبد الجواد	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٠ شهر
31	عمر محمود مطر مطر	٢٠٠٦/٦/٢٩	٣٢ شهر
32	رياض محمود سعيد رداد	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٠ شهر
33	فتحي محمد علي قرقاوي	٢٠٠٦/٦/٢٩	٣٦ شهر
34	عماد محمود راجح نوفل	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٠ شهر
35	أحمد على أحمد أحمد	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٠ شهر
36	رياض على مصطفى عملي	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٠ شهر
37	حسني محمد أحمد بوريني ياسين	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٠ شهر
38	داود كمال داود أبو سير	٢٠٠٦/٦/٢٩	٢٨ شهر
39	أحمد سعادت يوسف عبد الرسول	٢٠٠٦/٦/١٥	لم يحكم
40	مروان حسيب حسين البرغوثي	٢٠٠٦/٤/١٨	٥ مؤبدات
41	جمال مصطفى عيسى حويل	٢٠٠٦/٤/١٨	٧ سنوات
42	جمال عبد الحميد حاج (الطيراوي)	٢٠٠٧/٥/٢٩	لم يحكم

م	اسم النائب	تاريخ الاعتقال الأخير	الحكم والتمديد
1	حاتم رباح رشيد قفيشة	٢٠٠٥/٢/١	إداري متجدد
2	عزام نعمان عبد الرحمن سلهب	٢٠٠٥/٩/٢٥	٤٢ شهر
3	محمد ماهر يوسف بدر	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٢ شهر
4	الشيخ محمد جمال الننتشه	٢٠٠٢/٧/١٧	٨٥ سنوات
5	خليل موسى الربيعي	٢٠٠٦/٦/٢٩	٣٦ شهر
6	د.عزيز سالم مرتضى دويك	٢٠٠٦/٨/٦	٣٦ شهر
7	سمير صالح إبراهيم القاضي	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٢ شهر
8	محمد إسماعيل الطل	٢٠٠٦/٦/٢٩	٣٨ شهر
9	محمد مطلق أبو جحيشه	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٠ شهر
10	نايف محمود محمد الرجوب	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٢ شهر
11	محمود داود محمود الخطيب	٢٠٠٦/٦/٢٩	٣٢ شهر
12	أنور الزبون	٢٠٠٦/٦/٢٩	٤٨ شهر
13	عبد الرحمن زيدان	٢٠٠٧/٥/٢٣	٣٣ شهر
14	حسن يوسف	٢٠٠٥/٩/٢٥	٦ سنوات
15	فضل محمد صالح حمدان	٢٠٠٦/٦/٢٩	٣٣ شهر
16	محمود أحمد عبد الرحمن الرمحى	٢٠٠٦/٦/٢٩	٣٣ شهر
17	على سليم رومانين	٢٠٠٦/٦/٢٦	٥٤ شهر
18	إبراهيم سعيد حسن أبو سالم	٢٠٠٦/٦/٢٥	٤٢
19	محمد عمران صالح طوطح	٢٠٠٦/٦/٢٥	لم يحكم
20	وائل محمد عبد الفتاح عبد الرحمن	٢٠٠٦/٦/٢٥	٤٢
21	أحمد محمد أحمد عطون	٢٠٠٦/٦/٢٥	لم يحكم

المجلس التشريعي الفلسطيني
هاتف: 2827037
جوال: 059 9833325
Email:plcpalestine@gmail.com

تحرير
حسام جحجوح

رئيس التحرير
إياد القرا

البرلمان





المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد الحادي عشر: الأربعاء 24 / 12 / 2008 م - 26 ذو الحجة 1429 هـ



الحرية للأسرى التشريعية

إدانة رسمية وشعبية وبرلمانية لمحاكمة الدكتور عزيز دويك

د.بحر يعتبر محاكمة د.دويك محاكمة غير شرعية ويطالب بمحاكمة القادة الصهاينة كمجرمي حرب



د.أحمد بحر خلال مشاركة في فعاليات الخيمة التضامنية مع رئيس المجلس التشريعي المختطف د.عزيز دويك

وقد صدرت بيانات إدانة من غالبية الفعاليات الشعبية والروسية والبرلمانية بينها إدانة الدكتور جاسم الصقر رئيس البرلمان العربي الانتقالي واعتبر المحاكمة جزء من العدوان على الشعب الفلسطيني والأمة العربية وطالب بإطلاق سراح الدكتور عزيز دويك. وصدرت إدانات مشابهة من دمنصور الزداني نائب رئيس البرلمان العربي، ودعبد المجيد مناصرة رئيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، ود. ناصر الصانع عضو مجلس الأمة الكويتي ورئيس منظمة برلمانيين عرب ضد الفساد ود.أحمد زياد الأمين العام لكتلة الإخوان المسلمين بمصر، ولطفي إسحاق رئيس العلاقات الخارجية في البرلمان الاندونيسي، وحسين إبراهيم نائب رئيس كتلة الإخوان المسلمين، وعبد الله قصير أمين سر رابطة برلمانيين دوليين للدفاع عن الحق الفلسطيني، وكلمة لمصطفى بكري عضو مجلس الشعب المصري، وعبد العزيز السيد الأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية، لعبد العظيم المغربي نائب رئيس اتحاد المحامين العرب.

دويك، مؤكداً على أن العدو لن ينال من صمود شعبنا الفلسطيني مهما كان، وأن هذه المحاكمات غير شرعية وغير قانونية. وأكد الأغا دعم الحكومة للنواب الأسرى ووقوفها إلى جانبهم ورفضها للابتزاز الصهيوني لنزع المواقف منهم مقابل إطلاق سراحهم. من جانبه أكد الشيخ نافذ عزام القيادي في حركة الجهاد الإسلامي أن تضامننا واجب مع رئيس المجلس المنتخب وإخوانه النواب المعتقلين مع هؤلاء الأبطال الذين دفعوا ضريبة تمسكهم بالنواب وتضامن مع الأسرى الذين تعرضوا للعدوان أمس. وقال: "العدو باخطف الدكتور دويك وإخوانه وإصراره على مواصلة عدوانه على شعبنا يريد كسر إرادة هذا الشعب وطمس صوت المقاومة" مشدداً على أن هذه الأهداف لم ولن تتحقق، وشدد على أن الشعب الفلسطيني الذي قدم على مائة عام أروع الملاحم في الصمود والثبات مستعد أن يتحمل مستعد أن يتحمل مزيد من التكاليف والأعباء طالما أنه يدافع عن نفسه وينوب عن الأمة في التصدي لهذا المشروع الصهيوني المدعوم أمريكياً وتواطؤ غربي واضح.

الدكتور دويك أقامت كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي خيمة اعتصام في باحة المجلس التشريعي شارك فيها الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة ودولة رئيس الوزراء إسماعيل هنية وغالبية النواب والوزراء والعديد من الفعاليات الرسمية والشعبية والنقابية. بدوره، دعماً فرج الغول رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي منظمات حقوق الإنسان والقوى الحية في العالم أن تتدخل وتفضح هذا العدوان الصهيوني الذي يستهدف إرادة شعبنا وقواه الحية. وأشار إلى أن استهداف الاحتلال لنواب كتلة التغيير والإصلاح جاء لأنها رعت القوانين التي تضمن حماية المقاومة وتجرم التنازل عن حق العودة والقدس، وقال: "الاحتلال الصهيوني تجرأ على الشرعية الفلسطينية والسيادة والحصانة التي يتمتع بها النواب متغنياً تعطيل المجلس التشريعي". وألقى الدكتور محمد الأغا وزير الزراعة كلمة الحكومة الفلسطينية حيث أدان الأحكام الظالمة ضد النواب وعلى رأسهم الدكتور عزيز

البرلمان: أكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أن محاكمة رأس الشرعية لثلاث سنوات محاكمة باطلة وغير شرعية، كما أعلنها من داخل أقبية سجون الاحتلال، وقال: "هذه محاكمات لا شرعية لها" مشيراً إلى أنهم يريدون تركيع شعبنا، وكذلك المحاكمات الظالمة ضد الإخوة النواب فتحي قرعاوي ورياض رداد وعماد نوفل وحسني البوريني وياسر منصور وناصر عبد الجواد. وأكد بحر أن هذه حلقة في سلسلة التآمر على شعبنا لتكريسه وليرفع الراية، مشيراً إلى حلقات أخرى من التآمر من خلال الحصار والتجويع والاعتداء على الأسرى والتعذيب والمحاكمات وقال: "هذا لن يزيد شعبنا إلا قوة على قوة".

ودان بحر الإجراءات الصهيونية ضد الأسرى البواسل في سجن عوفر الصهيوني مخاطباً الأسرى بقوله: "نؤكد لأسرانا البواسل الذين يسامون اليوم سوء العذاب في سجن عوفر الصهيوني في رام الله ما حصل بالأمن من اقتحام السجن"، وتابع: "نقول للبرلمانات العربية أين أنتم؟ أين أنت يا جامعة الدول العربية من محاكمة رأس الشرعية العربية، أين أنت يا منظمة المؤتمر الإسلامي، وطالب مصر بفتح معبر رفح باعتباره معبراً فلسطينياً مصرياً أمام مرضانا وأمام العالمين والطلاب.

وتساءل دبحر عن الدور المطلوب من المؤسسات الحقوقية والدولية تجاه ما يجري للنواب المختطفين ورمز الشرعية د.عزيز دويك وقال: "أين حقوق الإنسان أين القانون الدولي، أين اتفاقية جنيف، أين الأعراف الدولية؟". وشدد بحر على أن الحكومة الفلسطينية وكافة القوى والفصائل تقف جنباً إلى جنب مع النواب المختطفين وقضيتهم العادلة. كما أشاد بحر بتضحيات الأسرى داخل سجون الاحتلال ودورهم في دفع ثمن العزة والكرامة وضريبة التحرير للأرض الفلسطينية المحتلة. واحتجاجاً على الحكم الجائر ضد

د.بحر يعلن عن بدء دورة غير عادية

يعلن الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة في جلسة اليوم للمجلس التشريعي عن انتهاء الفترة الثانية من الدورة العادية الثالثة وافتتاح الدورة غير العادية الرابعة وذلك بناء على طلب تقدم به ربع أعضاء المجلس التشريعي استناداً إلى المادة (١٦) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

لا شرعية لمحاكمة رمز الشرعية



د.أحمد محمد بحر

استمراراً لمسلسل الإجرام الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني من خلال تهويد القدس وبناء المستوطنات وقتل الأبرياء واعتقال الآلاف واقتلاع الأشجار وهدم المنازل والاعتداءات المتواصلة في مدينة الخليل المحتلة ومدن الضفة الغربية والحصار الظالم على قطاع غزة.

مجدداً يكشف الكيان الصهيوني عن وجهه الحقيقي القبيح تجاه الشرعية الفلسطينية من خلال الحكم الظالم ضد رمز الشرعية الفلسطينية الدكتور عزيز الدويك وستة من الإخوة النواب فتحي قرعاوي ورياض رداد وعماد نوفل وحسني البوريني وياسر منصور وناصر عبد الجواد ليؤكد للجميع أن هذا الكيان هو كيان عدواني عنصري يستهدف الشعب الفلسطيني والديمقراطية الفلسطينية التي تجلت في أبهى صورها من خلال انتخابات تشريعية وديمقراطية أجريت في يناير ٢٠٠٦ وتم على أثرها انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني وانتخاب الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي بأغلبية النواب.

وقد تابعنا باستهجان جلسات المحاكمة الهزلية لرئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز الدويك والتي انتهت بقرار ما تسمى المحكمة الصهيونية بالحكم على الدكتور الدويك بالسجن لمدة ٣٦ شهراً وستين مع وقف التنفيذ وغرامة مالية.

وإزاء ذلك فإننا باسم شعبنا الفلسطيني نوجه تحية إجلال وإكبار لكافة الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني وعلى رأسهم رمز الشرعية الفلسطينية الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، هذا الرجل الصابر الشامخ الأسد الهصور الذي يعلن أمام الملأ أنه لا يعترف بالمحاكمة الصهيونية ولا بقراراتها.

ونؤكد على بطلان قرار المحكمة الصهيونية ضد الدكتور عزيز الدويك باعتباره قراراً صادراً عن محكمة تتبع الاحتلال الصهيوني ولا يحمل قرارها أي شرعية قانونية أو دستورية وفق المواثيق والأعراف الدولية.

نعتبر محاكمة رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك محاكمة سياسية وهي محاكمة للشرعية والديمقراطية كما أنها تعد بمثابة محاكمة لخيار الشعب الفلسطيني والديمقراطية العالمية وتعبير عن التعنت الصهيوني وضرب الأعراف الدولية بعرض الحائط واستمراراً بالتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، وسابقة خطيرة في تاريخ الدبلوماسية الدولية.

إن تلك المحاكمة الهزلية بحق د.عزيز دويك ليست بعيدة عن مسرح الأحداث في الساحة الفلسطينية، فالأجهزة الأمنية في الضفة الغربية تلاحق المقاومة وتجردها من سلاحها، ورئاسة السلطة في رام الله تعطيها الغطاء لجرائمها بحق شعبنا الفلسطيني، ولم توقف يوماً المفاوضات العنيفة مع العدو الصهيوني ولو لمرة واحدة إكراماً لدماء الشهداء ولأسرى وخاصة نواب الشعب الفلسطيني. إن الذي يجب أن يحاكم هم قادة الاحتلال الصهيوني باعتبارهم مجرموا حرب ارتكبوا المجازر بحق شعبنا الفلسطيني وشردوا ستة ملايين لاجئ فلسطيني من ديارهم.

وفي هذا المقام نطالب البرلمان الأوروبية والعربية والاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان بالتدخل العاجل والفوري لإطلاق سراح الدكتور عزيز الدويك وخاصة أنه يعاني من العديد من الأمراض ويعتقل في ظروف غير صحية وغير إنسانية.

ورغم الإجراءات الصهيونية فإننا في رئاسة المجلس التشريعي سنواصل عملنا لخدمة أبناء شعبنا الفلسطيني وأداء الأمانة التي حملنا إياها وسيواصل المجلس التشريعي مع كافة الجهات المعنية والمختصة من أجل الإفراج عن الدكتور عزيز دويك والأخوة النواب وكافة الأسرى الأبطال.

النواب الأسرى يطالبون البرلمان الدولية بالتحرك وإدانة الحكم على د. دويك

يحظى بها النواب في بلدانهم. وطالب النواب الأسرى كافة برلمانات العالم وأنظمتهم الديمقراطية بالتحرك الفاعل والعاجل وإدانة الحكم على الدكتور دويك والعمل على إطلاق سراحه مع بقية النواب الأسرى.

الصهيونية قراراً بسجنه لمدة ٣ أعوام لاعتبارات سياسية محضة. وقال النواب الأسرى أن الحكم الذي صدر بحق دويك يعد انتقاصاً من شأن التجربة البرلمانية العالمية، وهو ضربة للعمل النيابي في كل العالم، ومن شأنه أن يقلل من الحريات ومكانة الحصانة التي

طالب النواب الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني البرلمانات الدولية ومختلف المجالس النيابية العالمية للتحرك والسعي الدؤوب نصرة لقضية رئيس المجلس التشريعي الأسير في سجون الاحتلال د. عزيز دويك الذي أصدرت إحدى المحاكم العسكرية



تقرير لجنة التربية والتعليم

محاكمات النواب المختطفين وقم



النائب الدكتور/ محمد شهاب

رئيس اللجنة الفرعية "لجنة شئون الأسرى والمحررين"

محاكمات باطلة:

هذه الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية للاحتلال الإسرائيلي هي تأكيد جديد على هدف الاحتلال مصادرة حق الإنسان الفلسطيني في التعبير عن آرائه وانتمائه السياسي وحق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه ونوابه السياسيين، بل إن الاحتلال يحاكم عسكرياً ويعاقب الإنسان الفلسطيني والشعب الفلسطيني على أساس ممارسته لتلك الحقوق التي كفلتها له الشرائع السماوية والقوانين الدولية.

هذه الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية للاحتلال الإسرائيلي، والتي جاءت بعد حملات الخطف وظروف الاعتقال والتنكيل والتضييق والإهانة من قبل إدارة السجون، تشكل انتهاكاً فاضحاً لأبسط الأعراف والمواثيق الدولية، التي كفلت حصانة الشخصيات الاعتبارية من النواب والوزراء، كما تشكل أيضاً عدواناً سافراً على المؤسسات الشرعية الفلسطينية، والنظام السياسي الفلسطيني.

هذه الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية للاحتلال الإسرائيلي، إنما هي محاكمة ومعاقبة للديمقراطية الفلسطينية، بعد أن اختطفها الاحتلال بضوء أخضر أمريكي وأودعها رهينة الاعتقال في سجون لعامين ونيف في أسوأ ظروف اعتقالية، وهي تصادر إرادة الشعب الفلسطيني وتنسف خياره الديمقراطي، وتفرض إرادة الاحتلال بالقوة.

إن اختطاف الاحتلال لممثلي الشرعية الفلسطينية واعتقالهم ومحاكمتهم هو انتهاك صارخ لكل الأعراف والقيم والأخلاق والمواثيق والمعاهدات الدولية، كما هو تعد واضح على الشرعية العربية والإسلامية، ويحمل أقسى درجات الإهانة والاستخفاف بها.

حملة التضامن:

بذل المجلس التشريعي جهوداً كبيرة في حملة للتضامن مع النواب المختطفين والأسرى عامة - موثقة بالتفصيل في ملف أنشطة المجلس ولجانه - والتي نجحت في الوصول إلى مستوى النخبة في كل المستويات العربية والإسلامية والعالمية وكافة المؤسسات الرسمية: الحكومية والبرلمانية والحقوقية والإنسانية.

وكذلك على مستوى توعية الشعوب ودفعها للتضامن فقد حققت الحملة نتائج طيبة منها تنظيم مظاهرات واعتصامات ومهرجانات وعرّوض شعبية كبيرة في العديد من الدول العالمية وحملات إعلامية متنوعة على الشبكة العنكبوتية، وافتتاح عدة مواقع محلية وعربية وإسلامية ودولية للتضامن مع النواب الأسرى. وهذا ما نشهده في استمرار وتصاعد حركة الوفود العالمية: البرلمانية والشعبية والتي توجت بحركة السفن، وما نلمسه في مستوى معنويات وعزيمة ووعي ونوعية القادمين المتضامنين على متنها.

تقييم:

فشل الاحتلال في اختطاف ومصادرة إرادة نوابنا وخيار شعبنا، كما فشل في تعطيل المجلس التشريعي، وإسقاط الحكومة الشرعية، وتركيب شعبنا ومقاومته، وواصل الجميع المسيرة بثبات وصبر وإبداع، وانعقد المجلس بتوكيلات النواب وسن القوانين.

نجح الاحتلال وأعدائه في تعميق حالة الخلاف والشقاق السياسي حتى وصلت إلى حد الانقسام السياسي المؤسف والذي أصابنا في مقتل، وهو ما أسعد حكومة الاحتلال وأغراها بالمزيد من الضغط العسكري والحصار الاقتصادي، وكان سببه الرئيس: أن وجد الاحتلال لدى فريق أو سلو من الفلسطينيين قابلية لا متناهية لأن يكونوا معه أعواناً وحلفاء صدق ووفاء، فتعلقوا بحباله وأسبابه وتمنوا بأمنيته، وهؤلاء وجب علينا ردهم إلى وعيهم وصوابهم، ردهم إلى الشرعية في ظل أحضان شعبهم، وهو ما يتطلب جهوداً جبارة، وخاصة التصرف بحكمة بالغة مع الاستحقاق السياسي والوطني القادم بانتهاء ولاية الرئيس، وضرورة أن يتسامي الجميع على الألام والجراح والشحناء، وأن يغلب الجميع المصلحة العليا للوطن.

اثبتنا أن كل جرائم الاحتلال ومحاكمه الباطلة لن تثني من عزيمة نوابنا وقادتنا، ولا من ثبات شعبنا والتفاته حول نوابه ولا من أداء مجلسنا التشريعي

إن ظاهرة اختطاف واعتقال النواب هي ظاهرة فلسطينية بحتة لم يشهدها شعب أو برلمان من قبل إلا الشعب الفلسطيني والبرلمان الفلسطيني.

ففي دورة المجلس التشريعي السابقة اعتقل الاحتلال نائبين من نواب المجلس هما حسام خضر ومروان البرغوثي، وفي هذه الدورة اعتقل الاحتلال ما يزيد عن 50 نائباً من نواب المجلس التشريعي، فضلاً عن الوزراء ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية، وفي دورة المجلس التشريعي الحالية تناقست الحركات السياسية في ترشيح بعض رموز الأسرى لما يمثلونه من رمزية وطنية، كمحاولة لإبراز قضية الأسرى عالمياً، وبهدف إشراكهم في الحياة السياسية ومؤسسات الشرعية الفلسطينية، وفاز بعضوية المجلس 15 أسيراً وهم داخل السجون.

ظاهرة اختطاف النواب:

وفي هذه الدورة الانتخابية للمجلس التشريعي والتي شهد العالم بنزاهتها وجديتها فازت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس بأغلبية مقاعد المجلس، جاء الفيتو الأمريكي والإسرائيلي سرياً رافضاً التعامل مع هذه النتائج، رغم أن الانتخابات قد جرت بموافقة دولية أصلاً، وحظيت بمراقبة دولية، وجرت بأعلى درجات النزاهة والشفافية.

تزايد الضغط العسكري للاحتلال والحصار الاقتصادي بعد أسر قوى المقاومة للجندى الإسرائيلي جلعاد شاليط في ٢٥/٦/٢٠٠٦ خلال مواجهة عسكرية على أرض قطاع غزة، وعلى الفور قام الاحتلال بحملات اختطاف منظمة ومستمرة ضد نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية، والتي طالت أكثر من ٥٠ نائباً، من أصل (١٣٢ نائباً) وفي مقدمتهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، و د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي، (٢٥ نائباً اختطفوا في ليلة واحدة ٢٩/٦/٢٠٠٦).

أهداف سياسية:

كانت أهداف الاحتلال من وراء ذلك الاختطاف: تعطيل المجلس التشريعي وتقويض الشرعية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني برمته، والإخلال بموازن القوى السياسية الداخلية، وتعميق الخلاف الفلسطيني الداخلي، وفرض إرادة الاحتلال على الشأن الفلسطيني كله، إضافة لكسر إرادة النواب كرموز للشرعية الفلسطينية وكسر إرادة الشعب الذي انتخبهم، مما يعتبر تدخلاً صارخاً ومرفوضاً في الشأن الفلسطيني الداخلي.

لم تقدم سلطات الاحتلال أي تهمة حقيقية تستحق العقوبة حتى حسب قوانين الاحتلال، وكل اتهامه للنواب المختطفين: أنهم ترشحوا للانتخابات ضمن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس، ومن المعلوم أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي كانت تعرف المرشحين وقوائمهم وما يمثلون، ولم تعارض ذلك، ولم تبلغ أحداً أن ممارسته لها مخالفة قانونية، ولم تتخذ أي إجراء لمنع ذلك، مما يؤكد أنها قد وافقت على عملية الانتخابات، لكنها رفضت نتائجها وانقلبت عليها حين لم تأت على هواها، مما يؤكد أن اختطاف النواب هو موضوع سياسي بالدرجة الأولى، وليس أمنياً، وأنهم يعتبرون "رهائن" لدى الاحتلال حسب القانون الدولي، وأن الأحكام الصادرة ضدهم باطلة ومرفوضة وهي أحكام سياسية محضة.

محاكمات بالجملة:

خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٨م، وبشكل مكثف، توالى محاكم الاحتلال الإسرائيلي إصدار أحكامها الباطلة ضد رموز الشرعية الفلسطينية، وذلك بعد مرور عامين ونيف من حملات الاختطاف المسعورة ضدهم، ووضعهم رهن الاعتقال وظروفه السيئة المهيئة، وكان على رأس هؤلاء النائب الدكتور: عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

حتى أمس حوكم خمسة من النواب المختطفين، وبذلك تكون محاكم الاحتلال قد أصدرت حكمها ضد (١٩ نائباً)، ويبقى (١٤ نائباً مختطفاً) بانتظار المحاكمة من أصل (٣٣ نائباً مختطفاً) من كتلة التغيير والإصلاح رهن الاعتقال حالياً. تراوحت الأحكام الصادرة ضد النواب المختطفين ما بين (٣٢ - ٤٢ شهراً)، وذلك بما يقارب فترة انتهاء دورة المجلس التشريعي الحالية لدى معظم الأحكام، وهو ما يؤكد أهداف الاحتلال من وراء ذلك الاختطاف.

تخاذل وتأمّر:

إن من المؤسف أن نؤكد هنا أن تتخاذل بقية نواب المجلس التشريعي الفلسطيني من القوى الأخرى الممثلة لفصائل م ت ف، وانقلاب رئاسة السلطة الفلسطينية وقادة أجهزته الأمنية على نتائج الانتخابات وانتهاكهم للدستور "القانون الأساس" وشرعية المجلس التشريعي، هذا التخاذل والخذلان والذي وصل إلى حد التحريض والتشفي، ومحاولة الاستقواء بإجراءات الاحتلال، والتأمر الواضح واستمرار تعاونهم الأمني مع الاحتلال ومشاركتهم في حصار قطاع غزة بهدف إسقاط حكومة تسير الأعمال الشرعية وقمع المقاومة، كل ذلك قد جراً حكومة الاحتلال على اختطاف النواب وإهانتهم، وإيقائهم كل هذه الفترة رهن الاعتقال ثم إصدار الأحكام ضدهم بالجملة، كنتيجة حتمية لذلك التعاون المحموم وتوافق المصالح وتبادل الأدوار.

النائب محمود الزهار



لاحظنا إضافة الكثير من الكلمات عن الورقة التي بين أيدينا، ويجب مسائلة النواب من باقي الفصائل التابعين لمنظمة التحرير أو غيرهم الذين يتغيبون عن جلسات المجلس التشريعي، أطالب بمسائلة هؤلاء النواب تحريراً ومسائلاتهم عن أسباب عدم حضورهم الجلسات ليمثل الشعب الفلسطيني الذي اختاره سواء من فتح أو المستقلين أو فصائل اليسار ويجب مسألة هؤلاء النواب.

النائب سالم سلامة



نأسف أن نعلن أن سلطة الرئيس عباس واجهته الأمنية كانت لهم اليد الطولى في تأليب الاحتلال على اعتقال النواب لتعطيل عمل المجلس لكن خاب ظنهم وطاش سهمهم حيث صار المجلس التشريعي على أفضل حال ولم يتعطل وهذا يدل على تبادل الأدوار بين سلطة عباس وسلطة أولمرت، ونؤكد حقنا بإطلاق سراح جميع نوابنا ونشد على أيدي المقاومين بالتمسك بمطالبهم واعتقال المزيد من الجنود.

النائب أحمد أبو حلبية



أشكر لجنة الأسرى على التقرير الوافي، وأرى وضرورة مطالبة النواب من الفصائل الأخرى تفعيل وجودهم في المجلس التشريعي لمناقشة قضايانا وأرى ضرورة الإشارة إلى الإجراء الأخير بحق الوزير عمر عبد الرازق بإعادة اختطافه من جديد وإضافة توصية بتوجيه التحية من النواب إلى النواب المختطفين.

النائب منى منصور



تحية للمعتقلين جميعاً وعلى رأسهم الدكتور عزيز الدويك واثني على ما جاء في تقرير لجنة الأسرى وأقول إن اختطاف النواب هو اختطاف باطل وجاء بناء على نتائج الانتخابات التشريعية التي لا ترضي الكثير من الأطراف الدولية والمحلية وأن المحاكم أصدرت أحكامها على بعض النواب تنتهي بانتهاء فترة عمل المجلس التشريعي الفلسطيني ولم نسمع في العالم اختطاف أي نواب إلا في فلسطين، ولم لاحظ أي استنكار لا من رئيس السلطة ولا من المؤسسات الدولية ولا الحقوقية وهذا الصمت مرفوض ومريب.

النائب مشير المصري



اختطاف النواب ومحاكمتهم سابقة تاريخية وجريمة سياسية وصفعة للديمقراطية وأكد على رفضنا القاطع للقرصنة الصهيونية والتدخل في الشأن الداخلي من خلال اختطاف النواب وتغيب الأغلبية الذي يشكل خدمة لطرف فلسطيني آخر، وضرورة التحرك من قبل المجتمع الدولي لمواجهة اختراق القيم والأعراف الدولية من قبل الاحتلال الصهيوني ويجب التركيز على قضية النواب إعلامياً ونطالب النواب بتحمل مسئولياتهم أمام الشعب والعودة للمشاركة في جلسات المجلس وختاماً أؤكد أن المستفيد من اختطاف النواب ومحاكمتهم هو العدو وأعدائه بتواطؤ مع فريق أو سلو وما اسر القائد القسامي رجب الشريف ليس ببعيد ويشكل عمالة مكشوفة.

النائب محمد فرج الغول



اختطاف النواب هو اعتداء على الكل الفلسطيني حكومة وشعباً ومؤسسات وهي جرائم حرب وممارسة الاحتلال للإرهاب المنظم، وهي جرائم سياسية واعتداء على الديمقراطية الدولية التي يتغنون بها واعتداء صارخ على الحصانة الدبلوماسية وانتهاك على القانون الدولي الإنساني والمحاكم صورية غير شرعية وما بني على باطل فهو باطل أوصي بمطالبة المقاطعة والمفاوض الفلسطيني بوقف المفاوضات مع الاحتلال ووقف ملاحقة المقاومة وبناء الجامعات والمؤسسات والإفراج عن المقاومين في سجون المقاطعة.

النائب باسم الزعاري



إن هذه المحاكمات الصورية التي يحاكم فيها الدكتور عزيز دويك والنواب هدفها سياسي بامتياز وتمثل سياسة إفلاس للاحتلال الصهيوني، وهي محاكمات سخرية واعتداء على القانون الدولي واستخفاف بالديمقراطية التي يتغنون بها وما يحدث هو جريمة سياسية وأخلاقية، كما يجب مطالبة هيئة الأمم ومؤسساتها التحرك للدفاع عن البرلمانيين الفلسطينيين، ومن جهة أخرى إن حرمان الأسرى من زيارات الأهل والمحامين والاعتداء عليهم من قبل إدارة السجون يتكرر بشكل يومي في كل السجون.

النائب مريم فرحات



إننا في المجلس الموقر ندين اختطاف الأحرار الشرفاء بشدة ولا نقيم لمحاكمهم أي وزن وأي اعتبار ونبعث برسالة لجميع الأسرى والأسيرات أن لا نقبل ولا نهدي لنا بال حتى يخرجوا من السجون وسوف نعمل ما حيينا، واعلموا أنكم أحرار بصبركم وثباتكم وإن سجانكم هم الأسرى بعقيدتهم الفاسدة وظلمهم وإن هذا الليل الحالكة لا يحمل في طياته إلا بشائر النصر القريب إن شاء الله ويكفيكم شرفا أنكم تدفعون ضريبة النصر من أعلى ما تملكون .

النائب عبد الفتاح دخان



اشكر الإخوة في لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في تقريرهم الوافي وأؤيدهم في كل ما ورد فيه وأسجل أن سجن النواب دون ذنب وصمت العالم صمت القبور يبدو أن أكثرية المتنفذين في الدول قد اختطفتهم الصهيونية العالمية وألحقتهن بمنظماتها السرية ، فقبل أيام أطلق الرصاص على المعتقلين وتم إحراق خيمهم وكان هذا أمر عادي لا يحرك ساكنا أمام العالم و١١ ألف أسير فلسطيني قضى كثير منهم عشرات السنين في السجن لا يطالب العالم بإطلاق سراحهم.

النائب إسماعيل الأشقر



إن اختطاف النواب هدفه الاستراتيجي إفشال المجلس التشريعي وتغيير موازين القوى وهذا الهدف لاينكره إلا متأمرا والبعض يقول أن كتلة التغيير والإصلاح أصبحت أقلية بعد اختطاف معظم أعضائهم. هذا التناغم بين السلطة والاحتلال يدل على التآمر على نتائج الانتخابات وهذا يتطلب منا فضح الاحتلال وأذنبه التي انتهكت الشرعية والديمقراطية الفلسطينية . أما عن ممارسة الاحتلال ضد أسرانا البواسل يجب أن يقابل من قبل المقاومة بالأسلة بالرد على جرائم الاحتلال . ونؤكد أن الاختطاف يجب ان يقابل بالمثيل باختطاف الجنود والمستوطنين .

النائب جميلة الشنطي



اعتقال النواب الفلسطينيين هي ظاهرة لم يشهدها شعب من قبل أو برلمان، فكل التحية لأسرانا في سجن عوفر الذين أعلنوا إضراب في وجه العدو الصهيوني حيث يتعرضون لتعذيب نفسي وجسدي وقمع للأسرى والاعتداء عليهم بالضرب وتمثلت معاناة الأسرى في سجون الاحتلال بأنهم يحاولون اقتحام غرف الأسرى ومصادرة أدواتهم واستخدام الكلاب البوليسية في تفتيش غرفهم ونقل الأسرى من سجن لآخر والظروف الغير إنسانية من حرمانهم من النوم وحرمانهم من العلاج حيث أن القضاء الصهيوني يمارس التغطية والتستر على الضباط الذين يمارسون التعذيب.

النائب خليل الحية



نوجه التحية لأسرانا البواسل الذين وقفوا أمام الإجراءات الصهيونية في المعتقلات ودافعوا عن أنفسهم بصورة تؤكد تعسف الاحتلال، وأرجوا رفع العبارات التي تسيء لإخواننا النواب الذين لم يحضروا رغم موقفنا منهم وضرورة تفعيل اللجنة القانونية الدولية وأطالب باقي النواب المتغييبين ان يردوا على هذه المحاكم ويفعلوا دورهم الطبيعي كنواب ويشاركونا في جلسات المجلس، وأطالب الرئيس محمود عابس بما تبق له من أيام القيام بدور حقيقي على هذه الجريمة الصهيونية تجاه النواب المختطفين ولا بد ان نشير بشكل واضح إلى قضية مؤسفة وهي جريمة تقوم بها الأجهزة الأمنية في الضفة في الوقت الذي نعاني ملاحقة الاحتلال لمقاومينا تقوم الأجهزة الأمنية بملاحقة الطلاب على مقاعد الدراسة خاصة طلاب الكتلة الإسلامية .

النائب سميرة الخلايقة



تحيتي للدكتور عزيز الدويك الذي واجه أسوأ محاكمة في التاريخ كما أوجه تحية لنواب المجلس في سجون الاحتلال الذين عانوا على مدى ٣٠ شهرا في سجون الاحتلال، وأطالب بضرورة تحرك دولي وعربي لفرض سياسة الاحتلال الصهيوني ورفع شكوى ضد الاحتلال في المحاكم الدولية ضد هذا العمل الإجرامي لفرض سياسة الاحتلال وإدارات السجون التي تتعامل بشكل مسيء جدا مع النواب الأسرى.

النائب يحيى العبادسة



لاشك أن الإدارة الصهيونية تمارس عملية قتل بطيء لأسرانا من خلال الوسائل المتبعة في السجون وتمارس كافة أشكال الجرائم بحق الأسرى خاصة النواب المختطفين وإن ظاهرة الاختطاف هي ظاهرة فلسطينية لم يسبق ان حدثت في العالم. إن المشاركة في تعطيل المجلس التشريعي يمثل طعنة للنواب والشرعية الفلسطينية ، وأضيف بأن يتم وضع توصية بالتواصل مع دولة عربية لرفع مناقشة قضية النواب في الأمم المتحدة.

قضايا الاجتماعية حول:

مع الأسرى في سجن عوفر الإسرائيلي

القلق والإرباك لحياة الأسرى قبل وأثناء وبعد تلك المبادرات الموسمية.

تقديم:

نحن أمام جريمة إنسانية وأخلاقية جماعية بشعة تنفذها سلطات الاحتلال بحق الإنسان والأسير الفلسطيني الأعزل، والتي تتنافى مع كل القيم الأخلاقية والدينية والقوانين والمعاهدات الدولية، فحين يمارس أسرانا - الغزل من أي سلاح سوى الإيمان والكرامة - حقهم في الاحتجاج على سياسة الإذلال والإهانة ويرفضون سياسة التفتيش العاري المذل والمهين والمحط للكرامة الإنسانية؛ يكون رد إدارة مصلحة السجون وسلطات الاحتلال مدججاً بالحقد والنار، وهو ما يؤكد مدى السياسة العنصرية والإجرامية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الأسرى في السجون.

تأكيد جديد على فشل كل محاولات الاحتلال في ترويض أسرانا وثنيهم عن المقاومة والنضال، وفشل كل المساومات والرشاوى من خلال صفقات إفراج حسن النوايا.

تأكيد جديد على حيوية وقوة الحركة الأسيرة رغم كل الظروف الاعتقالية القاهرة، وأن هذه الجرائم الاحتلالية ضد الأسرى تؤجج حالة العداء ضد الاحتلال، وتوحد جميع الأسرى في خندق المواجهة؛ رغم كل جهود التمييز السياسي والاعتقالي وجهود الترويض والمساومة بين صفوف الأسرى. يوجد قلق شعبي حقيقي على حياة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية الأمر الذي يندرز بتدهور الأوضاع الاعتقالية فيها ويهدد بحدوث انفجار وشيك.

التوصيات:

نطالب هيئة الأمم المتحدة والدول الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الإنسانية العالمية والدولية - والتي شهدت بنزاهة الانتخابات الفلسطينية - أن تتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه انتهاك حكومة الاحتلال لتلك المعاهدات والمواثيق الدولية ومبادئ الديمقراطية وحصانة الشخصيات الاعتبارية، وأن تضغط على حكومة الاحتلال لإغلاق ملف النواب المختطفين.

نطالب هيئة الصليب الأحمر بتكثيف جهودها الإنسانية لوقف معاناة الأسرى، وممارسة ضغط كاف لإلزام حكومة الاحتلال بحقوق الأسرى التي أقرتها المواثيق الدولية وتحسين ظروف اعتقالهم.

ندعو الجهات المختصة إلى رفع دعوى قانونية أمام محكمة العدل الدولية ضد انتهاك حكومة الاحتلال للقوانين والمواثيق الدولية في اختطافها واعتقالها ومحاكماتها للنواب والوزراء رموز الشرعية الفلسطينية، وتدخلها الصارخ في الشأن الفلسطيني الداخلي، وكذلك قمعها وجرائمها بحق شعبنا عامة وأسرانا في سجونها.

ندعو شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج إلى مزيد من الصمود والثبات والمزيد من الالتفاف والالتحام مع الهيئات الشرعية المنتخبة والوقوف صفاً واحداً في مواجهة جرائم الاحتلال الصهيوني ومخططاته.

نؤكد على ضرورة دعم وتكثيف وتطوير الجهود المبذولة محلياً ودولياً للتضامن مع النواب المختطفين وأسرانا كافة في سجون الاحتلال.

نطالب رئاسة المجلس التشريعي بتبني الدعوة لمبادرة تعزز الجهود الصادقة لعقد الحوار الوطني الجاد والهادف، مع تهيئة المناخ العام اللازم لإنجاحه، فلا مناص من عودة الوفاق الوطني واللحمة الوطنية على أسس عادلة وقوية ومتينة.

نطالب رئاسة المجلس التشريعي باستمرار مخاطبة دول العالم وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمانات العربية والإسلامية والعالمية واتحادات البرلمانيين والحقوقيين والإعلاميين، ومؤسسات المجتمع المدني واتحادات المنظمات الأهلية والإنسانية وقادة الفكر والأدباء والعلماء في دول العالم كافة، ومطالبتهم بتبني قضية النواب المختطفين، وأسرانا في سجون الاحتلال كافة، بهدف تشكيل ضغط كاف يجبر حكومة الاحتلال على إطلاق سراحهم.

نؤكد على قوى المقاومة الفلسطينية أن تتمسك بشروطها المشروعة لإجراء صفقة تبادل مشرفة يرضح فيها عن أكبر عدد ممكن من ذوي الأحكام العالية والمرضى والنساء مقابل الجندي الإسرائيلي الأسير لديها، ونؤكد على حق المقاومة في ممارسة كل الخيارات المشروعة لتحرير أسرانا من سجون الاحتلال.

وختاماً:

كل التحية والتقدير: بكل الفخر والاعتزاز بنواب شعبنا الفلسطينيين المختطفين، بقيادة السياسيين، برموز الشرعية، رموز المقاومة والثبات والصمود، وعلى رأسهم د عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، تحية لهم وهم يرفضون الاعتراف بمحاكم الاحتلال ويصرون في وجه محاكمه: بأنها باطله وغير مشروعة بالمطلق، كما الاحتلال ذاته، تحية لهم وهو يعبرون عن عظيم اعتزازهم وتشرفهم بأن يكونوا رموزاً للدفاع عن حقوق شعبهم وخياره الدستوري، تحية لهم وهم يواجهون بشموخ كل جرائم الاحتلال ضدهم واستهدافه لهم. كل التحية لأسرانا البواسل الصابرين المرابطين، الذين نؤكد اعتزازنا البالغ وفخرنا الكبير وثقتنا العالية بأسرانا وأسيراتنا، بثباتهم وصمودهم وعيهم، ونؤكد التزامنا مع هذه القضية العادلة والمقدسة، وأن جهادنا سيستمر حتى تحريرهم من سجون الاحتلال ومعتقلاته، أعزة كراماً بإذن الله.

وحكومتنا الشرعية، بل زادتنا إصراراً على الحق الذي ندين به، وثباتاً على مبادئنا وحقوقنا المشروعة، وأبرزت نوابنا وقادتنا أبطالاً وأئمة لهذا الثبات والصمود رغم كل الأعاصير والشدائد، وزادت شعبنا الأبي صموداً وثباتاً والتفافاً حول نوابه ومقاومته وحقوقه، وجاء مهرجان انطلاقاً المقاومة برهانا ساطعاً لكل ذلك.

فضحنا سياسة النظام الأمريكي وحكومة الاحتلال الإسرائيلي وحلفائه وأعدائه في المنطقة بتنكرهم وانقلابهم على مبادئ الديمقراطية التي يتشدقون بها. برهنا أن كيان الاحتلال باطل وغير شرعي، وقضاة محاكمه كذلك، وأحكامهم باطله لا تستند لأي أسس قانونية أو أخلاقية، بل عكس ذلك تماماً تعتمد شريعة الغاب باستخدام القوة الظالمة الغاشمة المعريدة، وهم يشرعون للباطل ويحمون الظلم والإجرام، وقادة الاحتلال هم مجرمو حرب حقيقيون يجب أن يقدموا للعدالة.

نجحنا بشكل جيد في فعاليات التضامن، ولكن لم نصل لتحقيق الضغط الكافي لكسر الفيتو الأمريكي والإسرائيلي.

قمع جماعي:

ظهر السبت ٢٠٠٨/١٢/٢٠ اندلعت مواجهات شديدة بين الأسرى الفلسطينيين في سجن عوفر الإسرائيلي والذي يقع غرب رام الله، والذي يضم ١٢ قسمًا ويقع فيه أكثر من (١٢٠٠ أسير فلسطيني)، وذلك على أثر تفتيشات استفزازية واعتداءات من قبل شرطة السجن ضد المعتقلين داخل أقسام السجن، حاولوا فيها إرغام بعض الأسرى على خلع ملابسهم، وتصدى الأسرى ببطولة مميزة لهذه الممارسات، وشارك في المواجهات الأولى حوالي ٤٠٠ أسير، وأصيب ثلاثة من شرطة الاحتلال.

على أثر ذلك استدعت إدارة مصلحة السجون قوات خاصة للسيطرة على السجن، واقتحمت قسم "ب" رقم "٦" الساعة العاشرة ليلاً، وامتدت المواجهات إلى قسم "٨"، واندلعت النيران في "٨" من خيام الأسرى، وقامت بقمع الأسرى بطريقة همجية ووحشية، واستخدمت الكلاب البوليسية أثناء الاقتحام، وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص المطاطي وقنابل الغاز بكثافة وخرابيم المياه لقمع الأسرى، وأرغمت العديد من الأسرى على خلع ملابسهم، وقامت بتقييد كل من في القسم وإخراجهم وإيقاظهم مكبلين حتى الساعة الثالثة فجراً، مع تعرية البعض وتفتيش القسم تفتيشاً دقيقاً.

أصيب أكثر من "٧٠" أسيراً بالاختناق بالغاز والعيارات المطاطية والحروق، ولا يزال "٣٧" منهم قيد العلاج بالمستشفى.

وكالعادة قامت إدارة المعتقل بقمع العديد من الأسرى من خلال نقل بعضهم بشكل تعسفي إلى سجون أخرى، وقامت بعزل عشرين أسيراً إلى زنزين انفرادية، وبانتظار إصدار أحكام عقابية وغرامات بحق آخرين، وصادرت كافة الأجهزة الكهربية الموجودة بكافة عناير وأقسام السجن وقامت بتخريب الأثاث.

على أثر ذلك، قرر الأسرى في سجن عوفر خوض إضراب مفتوح حتى تحقيق مطالبهم المشروعة ومنها: توقيف التفتيش الهجمي اليومي والاقتحامات اليومية المفاجئة وتكبييل الأسرى واستخدام الكلاب البوليسية خلال عملية التفتيش والاهتمام بالمرضى والسماح لتنقل الأسرى وزيارة بعضهم البعض وتحسين نوعية الطعام وتحسين الخيام.

أسباب القمع:

إن سجون ومعتقلات الاحتلال تضم بين جنباتها أكثر من ١١ ألف أسير، هم أسرى شرف النضال والمقاومة، لكن نسبة المنتسبين لحركة حماس تتعاظم في هذه المرحلة يومياً، وسجن عوفر يضم أكثر النواب المختطفين والعديد من القيادات البارزة.

هذه السياسة من القمع الجماعي العنيف للأسرى هي مبرمجة ومقصودة، ويبدوها بخطوات استفزازية كما جرى في التفتيش المذل في سجن عوفر، والتي لم تكن سوى الشرارة، فطبيعة العدوان متصلة لدى سلطات الاحتلال، ولا يحتاج لمبرر للعدوان على أسرانا العزل.

إن صمود وثبات الأسرى ووعيهم، وتحويلهم محن السجون إلى منح ربانية، وغرف السجن وخيام المعتقل فصول مدارس وقاعات جامعات ومراكز تحفيظ، ومعاهد ثقافة وفكر تخرج القادة والوزراء والعلماء والدعاة والمجاهدين؛ هو ما يؤجج غيظ سلطات الاحتلال.

إضافة لصمود وصبر وثبات شعبهم من خلفهم وحركة المقاومة التي تضع تحريرهم على سلم أولوياتها، ونجاحها حتى الآن في الاحتفاظ بشاليط واستمرار تمسكها بشروطها لمبادئها.

كان لحملة التحرير الرسمية والتعبير عن الأحقاد المكونة التي عبر عنها العديد من ضباط الاحتلال ضد الأسرى في مقابلات إعلامية مؤخراً، أثر واضح في تصاعد حالة القمع والتضييق على الأسرى وحرمانهم وسلب حقوقهم.

أهداف القمع:

يهدف الاحتلال منها إلى التضييق على الأسرى ومعاقبتهم وسلب حقوقهم ومنجزاتهم وإذلالهم وكسر إرادتهم، وتثبيت معنوياتهم وعزائمهم، وتفتيت صفوفهم، وشل البرامج التنقيفية والتنظيمية للأسرى داخل المعتقل، وبث حالة